

العراق يستأنف تصدير نפט كركوك إلى الأردن

بغداد - انتقل العراق إلى تطبيق الاتفاقيات المبرمة مع الأردن على أرض الواقع وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة، في تحرك يؤكد دخول العلاقات الاقتصادية بين البلدين مرحلة جديدة. وأعلنت وزارة النفط السبت الماضي استئناف تصدير نفط كركوك إلى الأردن بشكل رسمي بكمية تستصل إلى 10 آلاف برميل يوميا.

وقال عاصم جهاد المتحدث باسم الوزارة "لقد استأنف العراق ضخ إمدادات النفط إلى الأردن بالشاحنات، إذ بلغ إجمالي حجم الشحنات التجريبية 3480 برميلا".

وأضاف "نتوقع أن ترتفع الأحجام تدريجيا إلى مستوى الشحنات المتفق عليه والبالغ 10 آلاف برميل يوميا".

وذكرت الوزارة في بيان قبل ذلك أن عمليات تحميل شاحنات الخام من محطة بيجي في كركوك بدأت ومن المتوقع أن تصل إلى مصفاة البترول في مدينة الزرقاء الثلاثاء المقبل.

وأكدت أن الخطوة تأتي حسب الاتفاق المبرم بين وزارتي النفط العراقية

والمطاقة الأردنية، في فبراير الماضي، على استئناف تصدير النفط العراقي إلى الأردن عبر الشاحنات. وكان الاتفاق في السابق معمولا به بين الجانبين لكنه توقف بسبب الحرب التي أطلقتها بغداد على الجماعات المنطرفة في 2014.

وينتج العراق نحو 4.5 ملايين برميل يوميا يذهب 3.2 مليون برميل للتصدير، وهو يسع بلوغ 4 ملايين برميل. وأرغقت صادرات البلاد من الخام إلى 3.603 ملايين برميل يوميا في أغسطس الماضي، من 3.566 مليون برميل في الشهر السابق.

وقالت الوزارة إن متوسط سعر البيع في بلغ 56.77 دولارا للبرميل، مما يولد إيرادات بنحو 6.341 مليار دولار.

ويعتمد العراق في إيراداته المالية السنوية على تصدير النفط بنسبة تصل إلى نحو 97 بالمئة.

وتسعى بغداد عبر حزمة تشريعات إلى تفعيل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية، بما يضمن توفير إيرادات مالية إضافية، إلى جانب إيرادات النفط.

قيادة مغربية للجهود العربية لاستثمار الطاقات المتجددة

توج المغرب فتوحاته في ميدان الطاقات المتجددة بانتخابه لقيادة الجهود العربية نحو تنمية مصادر الطاقة النظيفة وترسيخ نموذج مستدام يحافظ على البيئة ويتناسب مع الرؤية المستقبلية لمعظم حكومات دول منطقة الشرق وشمال أفريقيا.

المهني للطاقة المتجددة وجذب المزيد من الاستثمارات والمساعدة على بلورة تشريعات متقدمة في مجالها وكذلك في إحداث صندوق عربي لدعم البحوث العلمية ذات الصلة.

وتعد الهيئة بمثابة مؤسسة عربية موحدة تساهم عمليا في مساعدة مجتمعات المنطقة على تغيير الأنماط السلوكية تجاه الطاقة من خلال التوعية والتثقيف، كما تعمل على نقل المعرفة في تكنولوجيا الطاقة المتجددة وكفائته إلى الجمهور.

وقد تم إيداعها خلال المنتدى العالمي لتكنولوجيا الطاقة الخضراء في 2010 الذي أقامته الجمعية الأردنية للطاقة المتجددة بهدف تسهيل وتشجيع ثقافة الطاقة المتجددة واستخدامها في جميع سبل الحياة.

وقد تم إيداعها خلال المنتدى العالمي لتكنولوجيا الطاقة الخضراء في 2010 الذي أقامته الجمعية الأردنية للطاقة المتجددة بهدف تسهيل وتشجيع ثقافة الطاقة المتجددة واستخدامها في جميع سبل الحياة.

ومن ضمن أهداف الهيئة، كما جاء في البيانات السابقة للمنتدى، المساهمة في نقل المعرفة وتكنولوجيا الطاقة المتجددة إلى الوطن العربي، وكذلك المساهمة في إيجاد فرص عمل جديدة في المجال دول المنطقة.

وتتوقع الهيئة أن يبلغ حجم الاستثمارات في قطاع الطاقات البديلة حوالي نصف تريليون دولار بحلول العام 2040.

وذكرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) في أحدث تقاريرها أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرهما من مصادر الطاقة المتجددة، التي تشكل حاليا نحو خمس الإنتاج العالمي للطاقة تنمو بشكل أسرع من أي مصادر أخرى.



الاستثمار في الطول المستدامة

يوسف حمادي
كاتب مغربي

الرباط - جاء الإجماع على تولي

المغرب رئاسة الهيئة العربية للطاقات المتجددة للعامة ليوكد نجاح سياسات الطاقة المغربية، التي أصبحت مثلا يحتذى من قبل حكومات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكلف المنتدى الدولي السادس والعربي الخامس للطاقة المتجددة الذي عقد في العاصمة الأردنية، الرباط بقيادة الجهود العربية نظرا لما حققته من خطوات إيجابية خلال السنوات الأخيرة. وعبر عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة في تصريح لـ"العرب" عن تقديره الكبير للثقة التي حظي بها بلده من طرف المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة المتجددة.

وأكد أن إرادة الجد والعمل تحديه في خدمة الهيئة والعمل على إعطاء ديناميكية قوية لهذا الكيان خلال رئاسته لها.

كما أبدى حرصه الشديد على العمل لأجل تكريس الوعي والمعرفة بثقافة الطاقة المتجددة وكفاءة استخدامها في المجتمعات العربية وتحفيز الاستثمارات المساهمة في عملية التنمية المستدامة.

وأشار إلى أن بلاده تمتاز بتجربة نموذجية ناجحة في مجال الطاقة المتجددة، وهي تجربة وصفها بأنها تطلبت الكثير من الجهد المادي والعلمي، ما أهلها إلى مستوى التجربة المتميزة.

وقبدي الرباط استعدادا لمشاركة كل خبراتها وتجربتها في قطاع الطاقات البديلة مع الدول العربية والأفريقية ولاسيما في مجال التخطيط والاستغلال والصيانة والإنارة الكهربائية في البوادي والقرى النائية، وذلك في إطار التعاون البيئي الجاد.

وإلى جانب ذلك، تقوم بالعمل على إيجاد جهة مختصة بالتعليم والتدريب

فرص جذب الاستثمارات.

ويبدو تعنت وزارة الاستثمار ضد المناطق الاقتصادية، تحديدا المناطق الخاصة، ليس جديدا، حيث كانت تسعى لإلغائها في مشروع قانون الاستثمار الموحد العام الماضي، وشارت منظمات الأعمال حينها ضد مشروع القانون واستندوا بالبرلمان لمواجهة وزارة الاستثمار، بعد أن رفضت الاستجابة لطلباتهم.

وأنصف البرلمان منظمات الأعمال في تلك المعركة، إلا أن الهيئة واجهت المستثمرين في معركة رسوم حق الانتفاع بعد أن خسرت جولة البرلمان، وهو ما يعكس عدم وجود رؤية واضحة للاستثمار في البلاد.

ويبدو تعنت وزارة الاستثمار ضد المناطق الاقتصادية، تحديدا المناطق الخاصة، ليس جديدا، حيث كانت تسعى لإلغائها في مشروع قانون الاستثمار الموحد العام الماضي، وشارت منظمات الأعمال حينها ضد مشروع القانون واستندوا بالبرلمان لمواجهة وزارة الاستثمار، بعد أن رفضت الاستجابة لطلباتهم.

ويبدو تعنت وزارة الاستثمار ضد المناطق الاقتصادية، تحديدا المناطق الخاصة، ليس جديدا، حيث كانت تسعى لإلغائها في مشروع قانون الاستثمار الموحد العام الماضي، وشارت منظمات الأعمال حينها ضد مشروع القانون واستندوا بالبرلمان لمواجهة وزارة الاستثمار، بعد أن رفضت الاستجابة لطلباتهم.



التضحية بجاذبية الاستثمار

القاهرة تهدد جاذبية الاستثمار بزيادة رسوم المناطق الحرة

هيئة الاستثمار تهدد التدفق المتواضع للاستثمارات الأجنبية

الحرة العامة و204 مشروعات في المناطق الحرة الخاصة.

وتصل رؤوس أموال المشروعات العاملة بالمناطق الحرة إلى حوالي 13.5 مليار دولار، ساهمت في توفير حوالي 200 ألف فرصة عمل.

وأكد خالد حمزة رئيس لجنة الاستثمار بجمعية رجال الأعمال المصريين أن من العوامل التي تؤكد أن المناطق الحرة العامة أصبحت طارئة للاستثمار، تزامن القرار مع زيادة رسوم هيئة الاستثمار السنوية على المشروعات العاملة في نطاق المناطق الحرة.

وقال لـ"العرب" إن "الهيئة اقترت جباية بنسبة 2 بالمئة من إيرادات الشركة السنوية سواء حققت ربحا أو خسارة في حالة التصدير إلى الخارج، ونحو 1 بالمئة في حال التصدير داخل الدولة، بدلا من نسبة 1 بالمئة على القيمة المضافة في السابق".

ويسمح للشركات العاملة في المناطق الحرة طرح منتجاتها في نفس البلد الذي تستثمر به بشرط خضوع هذه المنتجات للرسوم الجمركية، وأن تعامل معاملة الواردات.

وما يفاقم الأوضاع الجديدة طرح القاهرة لخارطة استثمارية إلكترونية تضم ثلاثة آلاف فرصة، تركز على الترويج للاستثمار في المناطق الحرة بالبلاد، ما يقلل من فرص جذب الاستثمارات.

وتعتمد الاستثمارات التي تروج لها مصر حاليا على التوسع الأفقي في مجال الخدمات اللوجستية والتخزين وصناعة السيارات، وتحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي، ما يرفع التكاليف الثابتة للمشروع ويقلل من فرص جذب الاستثمارات.

ويبدو تعنت وزارة الاستثمار ضد المناطق الاقتصادية، تحديدا المناطق الخاصة، ليس جديدا، حيث كانت تسعى لإلغائها في مشروع قانون الاستثمار الموحد العام الماضي، وشارت منظمات الأعمال حينها ضد مشروع القانون واستندوا بالبرلمان لمواجهة وزارة الاستثمار، بعد أن رفضت الاستجابة لطلباتهم.

وأنصف البرلمان منظمات الأعمال في تلك المعركة، إلا أن الهيئة واجهت المستثمرين في معركة رسوم حق الانتفاع بعد أن خسرت جولة البرلمان، وهو ما يعكس عدم وجود رؤية واضحة للاستثمار في البلاد.

ويبدو تعنت وزارة الاستثمار ضد المناطق الاقتصادية، تحديدا المناطق الخاصة، ليس جديدا، حيث كانت تسعى لإلغائها في مشروع قانون الاستثمار الموحد العام الماضي، وشارت منظمات الأعمال حينها ضد مشروع القانون واستندوا بالبرلمان لمواجهة وزارة الاستثمار، بعد أن رفضت الاستجابة لطلباتهم.

نيوم السعودي، لأول مرة بعد أن توقفت 13 عاما ولم تؤسس خلالها أي مناطق جديدة.

وسبب هذا التوقف عدم جاهزية مصر لاستقبال الاستثمارات نتيجة نقص الطاقة وضعف الخدمات خلال هذه الفترة.

وترفع المنظمة الجديدة عدد المناطق الحرة العامة في البلاد إلى نحو 11 منطقة، وتتوقع القاهرة عوائد استثمارية من المنطقة الجديدة بحوالي مليار دولار، وتعد محورا هاما في تعزيز حركة تدفق الاستثمار بين مصر والأردن والسعودية.

وقال فاروق بركات، نائب رئيس جمعية مستثمري المناطق الحرة، إن "رفع قيمة حق الانتفاع للمشروعات القائمة يزيد الأعباء على المستثمرين، ويعد من العوامل الطارئة للاستثمارات ويقبل من تدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك المناطق".

6 مشاريع انسحبت من المنطقة الحرة في السويس، وفق جمعية مستثمري السويس

ووصف في مقابلة مع "العرب" القرار بأنه "غير مدروس ويرقى إلى أن يكون عشوائيا، فالمستثمر الذي يرغب في الحصول على 5 آلاف متر بقطاع التخزين والخدمات سيوقع قيمة إيجارية سنوية تقدر بنحو 50 ألف دولار لأرض حق انتفاع، ما يضعف قدرته التصديرية".

وتقصد الشركات المناطق الحرة بهدف الإنتاج من أجل التصدير، ورفع الكلفة يضعف قدرته على المنافسة.

ووفق البيانات الرسمية، سجلت صادرات المناطق الحرة في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي نحو 14.7 مليار دولار، وتعد نحو 60 بالمئة من إجمالي صادرات البلاد.

وبلغت قيمة الصادرات السلعية من المناطق الحرة نحو 8.3 مليار دولار خلال الفترة مقارنة بصادرات خدمية بنحو 6.4 مليار دولار.

وتشير الأرقام إلى أن عدد المشروعات العاملة بالمناطق الحرة يصل إلى 1102 مشروع، منها 898 مشروعا في المناطق

فقدت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية بوسلة أولوياتها بمطالبة زيادة العوائد الضريبية من خلال رفع رسوم حق انتفاع الاستثمارات الأجنبية العاملة في المناطق الحرة، في وقت بدأت فيه الاستثمارات المباشرة للبلاد في التراجع.

وقال عدد من المستثمرين لـ"العرب" إن هذه الزيادة تعتبر الثانية خلال العام الحالي، مع إنه تم الاتفاق في اجتماعات سابقة على الأتراح الزيادة بين واحد بالمئة إلى 15 بالمئة على أقصى تقدير.

وأوضحوا فقدانهم لأي وسيلة ضغط لإنشاء الهيئة عن قراراتها إلا بسبب مشروعاتهم والبحث عن أسواق قريبة تمنح المستثمرين مزايا كبيرة تحفزهم على ضخ الاستثمارات.

وأمنت الهيئة في جبايتها ورفعت مقابل حق الانتفاع للمشروعات الجديدة التي تدخل لأول مرة لتصبح 7 دولارات في القطاع الصناعي و11 دولارا للتخزين والخدمي، و20 دولارا لنشاط السيارات المستعملة و30 دولارا للمباني الجاهزة.

وكشف سعيد يونس، عضو جمعية مستثمري السويس، أن هناك 6 مستثمرين -هو من ضمنهم- أعلنوا سحب استثماراتهم في قطاعات التخزين والخدمات والصناعة بالمنطقة الحرة في السويس.

وقال في تصريح لـ"العرب" إن "هناك رفضا جماعيا للقرار مع كافة أعضاء جمعية مستثمري السويس، كما أن هناك عددا من المستثمرين يفكرون بشكل جدي في الانسحاب بسبب نهج الجباية لهيئة الاستثمار".

وأشار إلى أن هيئة الاستثمار المصرية تصرف وكأنها اللاعب الوحيد في المنطقة، في حين أن هناك حوافز تمنحها بعض دول المنطقة، وفي مقدمتها دولة الإمارات التي تشجع رجال الأعمال على الاستثمار في المناطق الحرة.

ويصل عدد هذه المناطق إلى نحو 223 منطقة حرة خاصة، إلى جانب عشر مناطق حرة عامة، فيما تسعى وزارة الاستثمار إلى تأسيس سبع مناطق جديدة تضم ألف مشروع في مختلف محافظات مصر.

ودشنت وزارة الاستثمار مؤخرا أكبر منطقة استثمارية حرة على مساحة مليون متر مربع بمدينة نويبع بمحافظة جنوب سيناء على البحر الأحمر، والتي تقع على تخوم مشروع

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - انتفضت منظمات الأعمال

ضد قرار هيئة الاستثمار المصرية القاضي برفع رسوم حق الانتفاع للمشروعات العاملة في نطاق المناطق الحرة إلى مستويات قياسية تعصف بخططها وتقلل من تدفقاتها المالية.

وقرر مجلس إدارة الهيئة برئاسة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي زيادات جديدة على إيجارات المشروعات القائمة بالمناطق الحرة.

وطالت الزيادة النشاط الصناعي لنحو 42 بالمئة وحوالي 28.5 بالمئة لنشاطي التخزين والخدمي و20 بالمئة لقطاع تجارة السيارات المستعملة.

وبموجب القرار يصل حق الانتفاع للمتر المربع للمشروعات القائمة بنحو 5 دولارات للقطاع الصناعي و9 دولارات لقطاعي التخزين والخدمات و18 دولارا لنشاط السيارات المستعملة و28 دولارا للمباني الجاهزة.

وتتزامن الزيادات مع مؤشرات متواضعة لتدفق الاستثمارات الأجنبية لمصر التي كشفها ميزان المدفوعات عن الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي بانخفاض قدره 23 بالمئة.

فاروق بركات
قرار عشوائي يضعف
قدرة الصادرات ويزيد
أعباء المستثمرين

خالد حمزة

المناطق الحرة تطرد
الاستثمار ورسوم
جديدة على الإيرادات

وسجلت الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال هذه الفترة نحو 4.6 مليار دولار، مقارنة بنحو 6 مليارات دولار بفترة المقارنة، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها القاهرة.

وسجلت الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال هذه الفترة نحو 4.6 مليار دولار، مقارنة بنحو 6 مليارات دولار بفترة المقارنة، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها القاهرة.